المؤكِّدات اللغوية غير الصناعية
في باب المنصوبات الفضلة النحوية

أ. العيد حِذِّيق

جامعة حمى لخضر الوادي

مُلخَّص المقال

إن تكرار مصطلح (التَّوكيد) في عِدَّةِ مواضعَ بباب موصوبات الأسماء بعلم النحو يبدو عند النظر إليه لأوَّل وهلةٍ ، ليس من مظانِّه؛ إذِ التَّوكيدُ الصِّناعيُّ، موضعه التَّقليديُّ: باب التَّوابع، مع النَّعت والعطف والبدل. وهو الشيء الذي أغراني بتتبُّعِ هذه الظَّاهرة في باب المنصوباتِ بالذَّات، فوقع لي منها ثمان مسائلَ، في خمسة أبواب، فجمعتها وأدرْتُ الكلامَ عليها، في هذا المقال الذي وسمتهُ بـ: **المؤكِّدات اللغويَّة غيرُ الصّناعيَّة، في باب المنصوبات الفضلة النَّحويّة**. وقد جعلتُهُ في مقدِّمة ومطلبين وخاتمة.

أمَّا **المقدِّمة**؛ فخصَّصتُها لشرح مصطلحات العنوان. وعرَّفتُ بالتوكيد وأغراضه في **المطلب الأوَّل**. فيما كان **المطلب الثاني** إحصاءً ودراسةً لمواضع التوكيد في باب المنصوبات. وأمَّا الخاتمة فأُفرِدت لأهم النتائج والتوصيات.

Abstract

It caught my attention, while teaching the module of grammar and syntax for the second year Islamic Sciences; the repetition of the term (assertion) within a course concerning the accusative nouns. At first glance, (assertion) is not a part of (accusative nouns). Traditionally, it is placed within the section of (subordinates) along with the adjective, the conjunction, and the apposition. Therefore, I was tempted to follow up this phenomenon in the section of (accusatives) and eight issuses were raised within five sub-sections. The afore mentioned issuses were discussed in my article entiteled: **The linguistic non-artifitcial assertives in the section of grammatical accusatives.** The qrticle is composed of an introduction allocated to explane the terms of the title; a body of the two parts: the first one defines the assertion and its purposes, and the section one is mainly for the study and statistics of (assertion) cases within the section of (accusatives). Last, but not least, it involues a conclusion which is devoted for the important findings and secommendations.

مُقدِّمةٌ:

مِمَّا يَحسُنُ – قبل الخوض في موضوع المقال –، أن يُبيّن الباحث مصطلحات العنوان، حتى يستبين للقارئ الغرض المقصود، ويبلغ دارسه الهدف المنشود، والمصطلحات المتعلقة بالعنوان ثلاث هي: (المؤكدات اللغوية)، و(غير الصناعية)، و(المنصوبات الفضلة)، وبيانها كالآتي:

1- أوّلاً: المؤكدات اللغوية: وأقصِدُ بها، الأساليب الَّتي جاءت في اللُّغة العربيَّة، يُرادُ من سياقها التَّوكيد؛ سواءٌ كانت اسمًا أم فِعلاً أم حرفًا أم جُملةً، وسواءٌ كان المُؤَكَّدُ لفظةً مُفردةً، أم معنى جُملةٍ كاملة.

2- ثانيًا: غير الصناعية: وأردْتُ بهذا الضَّابطِ؛ صِفةً مُقيِّدةً، تُخرج التّوكيد الصناعيَّ؛ ذلك أنَّ نظرةً أوَّليَّةً على أساليب التَّوكيد، تجعلُك تصنِّفُه قسمينِ: توكيدٌ صِناعيٌّ، وتوكيدٌ غيرُ صِناعيٍّ.

أمَّا التَّوكيدُ الصّناعيُّ؛ فهو ما نجده في كتب النّحو، التُّراثيّة منها والمُحدثة، في باب التّوابع، مع النعت والعطف والبدل، وهو لا يعدو أمرين اثنين، هما: التوكيد اللفظيُّ، والتّوكيدُ المعنويُّ.

وأمَّا ما اصطلحتُ على تسميته بالتَّوكيد غيرِ الصِّناعيِّ؛ فَرميتُ بذلك إلى أساليب التَّوكيد الأخرى، المنثورة في أبواب نحويَّةٍ متعدِّدةٍ، ولكنَّكَ لا تَجدها في الصَّنعة النَّحويّة الإعرابيَّة مُصنَّفةً في باب التَّوكيد، الَّذي هو في الأصل مظِنَّتُها، بل أنت واجدُها – كما سبقَ أن أشرتُ –، مُوزَّعةً في غيرِ مظانِّها على كثيرٍ من المواضع، وإن شئتَ تحديدًا لهذا المُصطلح قُلتَ: كلُّ أسلوب أفاد توكيدًا، ولكنَّهُ لا يُعرَبُ من جهة الصَّنعةِ الإعرابيّة توكيدًا. فقد تجدهُ حالاً أو تمييزًا أو ظرفًا، أو غيرَ ذلك، مع إفادته معنى التَّوكيد.

3- ثالثًا: المنصوبات الفضلة: وأقصدُ به الباب الَّذي يُذكرُ فيه منصوباتُ الأسماء، وضابط (الفضلة) مصطلحٌ نحويٌّ، يُقابلُه مُصطلحٌ آخرُ هو: العُمدة، والعُمدة عند النُّحاة: ما لا يُستغنى عنه من الكلام؛ كالمبتدأ والخبر والفاعل، فيما الفضلةُ: «ما يأتي من الأسماء تتميمًا للكلام، ويُمكن الِاستغناءُ عنه غالبًا في بناء الجُملة»[1]، وإلى هذا المعنى، أشار ابنُ السَّرَّاج (ت:316هـ) رحمه الله في (الأصول في النحو) بقوله: «كُلُّ اسمٍ تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع، وما يتبعه في رفعه إن كان له تابعٌ، وفي الكلام دليلٌ عليه، فهو نصبٌ»[2] وقد قيَّدتُ هذه المنصوبات بكونها فضلةً؛ حتَّى أُخرجَ المنصوبات التي ليست فضلةً، كاسمِ إنَّ وأخواتها، وخبر كان وأخواتها، فإنها – عند التحقيق وإن كانت من المنصوبات – عُمدةٌ؛ لأنَّ أصلها مُبتدأٌ وخبر، وهما من العمدات دون نزاعٍ، وعلى ذلك، يكون المُرادُ بالمنصوبات الفضلة، ثمانية أبواب نحويَّةٍ هي:

1- المفعول به، ويدخل فيه: أسلوب الإغراء و الاشتغال و التحذير والاختصاص، بل والمنادى، ومن جُملته:الندبة والاستغاثة والترخيم. 2- والمفعول المطلق. 3- والمفعول له أو لأجله. 4- والمفعول فيه أو الظرف. 5- والمفعول معه. 6- والمستثنى. 7- والحال. 8- والتمييز[3].

---

(1) عبد الله بن يوسف الجديع، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، ط3، مؤسسة الريان، لبنان، 1428ه-2007م، ص88.

(2) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1417هـ-1996م، ج1، ص159.

(3) يُنظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دط، المكتبة التوفيقية، مصر، دت، ج2، ص4.

المطلب الأوَّلُ: تعريف التّوكيد وأغراضه

وبيانُ هذه المسألة في ثلاث نِقاطٍ، هي: تعريف التوكيد لغة، وتعريف التوكيد اصطلاحًا، ثُمَّ أغراض التَّوكيد، وهذا إجمالٌ، تفصيلُه على النَّحو الآتي:

1- أوَّلاً: تعريفُ التَّوكيدِ لُغةً:

تتَّفقُ معاجمُ اللُّغةِ على أنَّ مادَّة (و ك د)، تدور على معنًى واحدٍ؛ هو: التَّقويةُ والشَّدُّ والإحكامُ.

فقد جاء في (لسان العرب) لابن منظورٍ (ت:711ه) رحمه الله: «وكد: وَكَّدَ العقد والعهد أوثقه، والهمزُ فيه لغةٌ. يُقالُ: أوكدته وأكَّدته، وآكدته إيكادًا، وبالواوِ أفصحُ، أي شددته، وتَوَكَّدَ الأمرُ وتأكَّدَ، بمعنًى، ويُقالُ: وَكَّدْتُ اليمين، والهمزُ في العقودِ أجودُ، وتقولُ: إذا عقدْتَ فأكِّدْ، وإذا حَلَفْتَ فوَكِّدْ»[1].

ولعلَّ أصلَ التَّوكيد، نابعٌ من الدِّلالة الحِسِّيَّة؛ من شدِّ الحبال والسُّيور وأمثالها، ثُمَّ انتقلَ إلى المعنويَّات؛ من تأكيد العقود والعُهود وغيرها، ذلكَ أنَّك واجدٌ في اللُّغةِ قولَهم: «وَكَّدَ الرَّحل والسَّرجَ توكيدًا: شَدَّهُ. والوكائدُ: السُّيُور الَّتي يُشَدُّ بها، واحدُها: وِكادٌ وإكادٌ[...] والوِكادُ حَبلٌ يُشدُّ به البَقَرُ عند الحَلَبِ»[2].

وقد جمع الجوهريُّ (ت:393ه) رحمه الله، بين الدِّلالتينِ؛ الحِسِّيَّة والمعنويَّة – دون ترجيح – فقال: «[وَكَدَ] وكَدْتُ العهدَ والسَّرجَ توكيدًا، وأكَّدته تأكيدًا، بمعنًى،

---

(1) جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1414ه، ج3، ص466.

(2) المصدر نفسُه، ج3، ص366-367.

وبالواوِ أفصحُ، وكذلك أوكدهُ وآكده إيكادًا فيهما، أي شدَّهُ»[1] وواضحٌ أنَّ توكيد العهد أمرٌ معنويٌّ، وتوكيد السَّرج أمرٌ حِسِّيٌّ.

ولِدَوَرانِ تصاريفِ مادَّةِ (و ك د) علىٰ أصلٍ واحدٍ هو: التَّقوية والشَّدُّ؛ فقد نَصَّ ابنُ فارسٍ (ت:395ه) رحمه الله في (مُعجم مقاييس اللُّغة) علىٰ أنَّ: «(وَكَدَ) الواوُ والكاف والدَّال، كلمةٌ تدُلُّ علىٰ شِدَّةٍ وإحكامٍ»[2].

وممَّا يُلاحظُ في هذا المقام؛ لَهَجُ معاشرِ اللُّغويِّين، بالتَّنبيه علىٰ كون لُغة الواو في (التَّوكيد) أفصح، وما ذلك - والله أعلمُ - إلاَّ لِوُرودِ القُرآن الكريم بها، دون لغة الهمز، وذلك قولُ الله جل وعلا: ﴿وَلاَ تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل:91] قال ابنُ جريرٍ (ت:310ه) رحمه الله: «يقولُ: ولا تُخالفوا الأمر الذي تعاقدتم فيه الأيمانَ، يعني بعدما شددتم الأيمان علىٰ أنفُسِكُم، فتحنثوا في أيمانكم، وتكذبوا فيها، وتنقضوها بعد إبرامها، يُقالُ منه: وَكَّدَ فلانٌ يمينه يُوَكّدها: إذا شَدَّدها. وهي لُغةُ أهل الحجاز، وأمَّا أهل نجدٍ؛ فإنَّهم يقولون: أَكَّدْتُها، أُؤَكِّدُها تأكيدًا»[3].

ونصُّ كلامِ ابنِ جريرٍ رحمه الله، عن معنىٰ (التَّوكيد) في الآية، هو ذاته ما ذكرنا عنِ اللُّغوِيِّين من معنىٰ الشَّدِّ والتَّقوية. وفي كلامه أيضًا لطيفةٌ أُخرىٰ، وهي: تصريحُه بأنَّ التَّوكيد (بالواو)؛ لُغةُ أهل الحجاز، والتَّأكيد (بالهمز) لُغةُ أهل نجدٍ، فلا تعدو -

---

(1) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1407ه-1987م، ج2، ص553.

(2) أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دط، دار الفكر، دمشق، 1399ه-1979م، ج6، ص138.

(3) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القُرآن، تحقيق أحمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1420ه-2000م، ج17، ص281.

على ذلك – أن تكون الآية (آية النحل) من قراءات اللهجات؛ أي: ما اختلف من القراءة من جهة الأداء فقط؛ كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والتحقيق والتسهيل والإبدال، ولم يكن له أثر من جهة الدلالة والمعنى، لأنَّهما واحدٌ.

2- ثانيًا: تعريفُ التَّوكيدِ اصطلاحًا:

جاء في (جامع الدروس العربيَّة)، مصطفى الغلاييني (ت:1364ه=1944م) رحمه الله أنَّ: «التَّوكيد (أو التَّأكيد): تكريرٌ، يُرَادُ به تثبيتُ أمرِ المُكرَّرِ في نفسِ السَّامع، نحو: (جاءَ عليٌّ نَفسُه)، ونحو: (جاء عليٌّ علي)»[1]. ولعلَّ الدَّارس يُلاحظ أثر الصَّنعة النَّحويّة في هذا الحدِّ للتَّوكيد؛ إذ هو عند التَّأمُّل، لا يخرج عن التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي، من حيث التأصيل النظري، ومن جهة المثال التطبيقي. وهذا نموذج من تعريفات اللغويين المُحدَثين لهذا المصطلح.

ولم يَحفلِ النُّحاةُ قديمًا، بوضعِ حدٍّ يُعرّف التَّوكيد، إلاَّ ما ندر، كإشارة الرُّمَّانيِّ (ت:384هـ) رحمه الله له بأنَّه من: «التَّوابع؛ وهي الجارية على إعراب الأوَّل»[2]. أو إلماحة ابنِ جنِّي (ت:392ه) رحمه الله بأنَّ: «التوكيد لفظ يتبع الِاسمَ المؤكَّدَ، لرفع اللبس وإزالة الِاتِّساع»[3]. ولا يخفى على الناظر في هذه التعاريف – سواءٌ منها المتقدمة والمتأخِّرة –، تركيزها على الصَّنعة النحوية، أي على الوظيفة الإعرابيَّة للكلمة الدَّالَّة

(1) مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط28، المكتبة العصرية، لبنان، 1414هـ-1993م، ج3، ص231.

(2)أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دط، دار الفكر، عمان، دت، ص68.

(3)أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دط، دار الكتب الثقافية، الكويت، دت، ص84.

على التّوكيد بوصفها تابعًا، لا على ما دَلَّت عليه من معنى التثبيت والتَّقرير، الَّذي قد تشتركُ فيه وظائفُ نحويَّةٌ متعدِّدةٌ، حتَّى من غير التوابع – على ما سنبيِّنُ في المطلب الثَّاني –، ولا يُنكرُ هذا من النحاة، لأنَّهم يُعرِّفون بشيءِ مُصطلحٍ عليه عندهم، ولا يخرج عن هذا الإطار، وهو: التوكيد الصناعي الاصطلاحي؛ سواءٌ كان لفظيا أو معنويا.

إلاَّ أنَّهُ لَمَّا كان حديثُنا في هذا المقال، عن التوكيد غيرِ الصِّناعيِّ (أو غيرِ الإصطلاحيِّ)؛ فإنَّا وجدنا أقربَ تعريف لما أردناه، تعريف البلاغيين له، وعلى رأسهم القزوينيُّ (ت:739هـ) رحمه الله إذ يقول: «التَّأكيد لفظٌ يُفيدُ تقوية ما يُفيدُه لفظٌ آخرُ»[1]. وهذا تعريفٌ يُدخِلُ كُلَّ ما أفادَ توكيدًا، ولو لم يكن في الإصطلاح النَّحويِّ توكيدًا، وهو أشبهُ ما يكون بتعريف (أسلوب التوكيد اللغوي) لا (بمصطلح التوكيد النحوي)، وهو الشَّيءُ ذاتُه الَّذي أردتهُ أنا من مُصطلح (المؤكدات اللغوية غير الصناعية) في عنوان المقال. ومن ثَمَّ تعلمُ؛ أنَّ التَّوكيد بوصفه أسلوبًا عربيًّا، غيرُ قاصرٍ على باب التوابع النحوية، كما تعلمُ من جهةٍ أخرى أنَّهُ: «يجري في جميعِ أنواعِ الكلمةِ؛ من الإسمِ والفعل والحرفِ، بل في الجُملة أيضًا»[2].

3- ثالثًا: أغراضُ التَّوكيد:

---

(1) محمد بن عبد الرحمن جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، دار الجيل، بيروت، دت، ج2، ص75. وقد نسبه التهانوي (ت:بعد 1115ه) في (كشاف اصطلاحات الفنون) لسعد الدين التفتازاني (ت:793ه)، ولعل هذا الأخير، هو من استفاده من القزويني (ت:739ه)، إذ هو سابقٌ له وفاةً، بِنحو 54 سنةً.

(2) محمد بن علي بن القاضي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م، ص361.

لَمَّا كان التَّوكيدُ ينقسمُ – نحويًّا – إلى قسمين: لفظيٍّ ومعنويٍّ؛ فقد ذكر النُّحاة أنَّ فائدةَ التوكيد اللفظيِّ، تقرير المُؤَكَّد في نفس السّامع، وتمكينه في قلبه، وإزالة ما في نفسه من الشبهة فيه. وأمَّا التوكيد المعنوي؛ فيمكن أن يُقال إن الغرض منه – حسب ألفاظه الدَّالَّة عليه – أمران اثنان: ما كان بلفظ (النفس والعين)؛ ففائدته رفع احتمال أن يكون في الكلام مجاز، أو سهوٌ، أو نسيانٌ. وما كان بألفاظ (كل وجميع وعامة وكلا وكلتا) ففائدته الدِّلالة على الإحاطة والشمول[1].

هذا من حيث التَّأصيلُ النظريُّ، وأمَّا من جهة التطبيق العملي؛ فإنَّ للتوكيد أغراضًا كثيرة، وفوائد غزيرةً، تتعلق بمقصود المتكلم، وسياق الكلام، وفي هذا الصَّدد، يُقرِّر العلويُّ (ت:745ه) رحمه الله: «أنَّ التَّأكيد؛ تمكينُ الشيء في النفس، وتقوية أمره، وفائدته إزالة الشك وإماطة الشبهات عما أنت بصدده، وهو دقيق المأخذ كثير الفوائد»[2]. ولعلَّ من جملة فوائده الكثيرة، التي أشار إليها العلويُّ، ما صرَّحَ به الكفويُّ (ت:1094ه) رحمه الله في (الكُلِّيَّات) فقال: «والتَّأكيد كما يكون لإزالة الشك ونفي الإنكار مع السامع، كذلك يكون لصدق الرغبة ووفور النشاط من المتكلم، ونيل الرواج والقبول من السامع، وكون الخبر على خلاف ما يترقب السامع، نحو: ﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾[الشعراء:117]. و ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾[آل عمران:36]، وتحسين إتيان ضمير الشأن، نحو: ﴿إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾

---

(1) يُنظر: عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل(ت:769ه)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، مصر، 1400ه-1980م، ج3، ص206-208. و: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، 232-233.

(2) يحيى بن حمزة العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1423ه، ج2، ص94.

[المومنون:117]، [...]، وقد يكون التأكيد لرد ظن المتكلم، كقولك: (أحسنت إليه ثم أساء إلي)، أو لإظهار كمال العناية كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[يس:3]، أو كمال التَّضرُّع والإبتهال نحو: ﴿إِنَّنَا آمَنَّا﴾[آل عمران:16]، أو كمال الخوف نحو: ﴿إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾[آل عمران:192]. إلى غير ذلك من المعاني التي تُناسبُ التَّأكيد بوجهٍ خِطابيٍّ»[1].

وما دامَ الكلام هنا عن أغراض التوكيد السياقية؛ فلا حرج من الإشارة إلى أن بعض الباحثين استقرى ما ذكر منها العلاَّمة ابنُ عاشور (ت:1393ه=1973م) رحمه الله في تفسيره (التحرير والتنوير)، فأحصى منها تسعةَ عشرَ (19) غرضًا، من جملتها: العناية بالخبر وتقويته، ولمح أصل الحرف، ودفع الإيهام، ودفع احتمال المجاز وإثبات حقيقة الخبر، وشدَّة الترغيب في الأمر المؤكد والحث عليه، والتأييس وانقطاع الأمل، والثناء بالخير والشهادة، والتعجيب، والمبالغة في التهكم، وإفادة سرعة اقتران الفعلين المترتب أحدهما على الآخر، والتفنن، والمشاكلة[2].

وجملة القول في ختام هذه المسألة، أن للتوكيد اللفظي غرضًا أساسيًّا هو: تقرير المؤكَّد في نفس السامع، ونفي ما قد يعترضه من الشبهة. وأن للتوكيد المعنوي غرضين رئيسين هما: نفي احتمال المجاز، والسهو، والغلط، ويكون بلفظ (النفس والعين)، والدلالة على الإحاطة والشمول، ويكون بألفاظ (كل وجميع وعامَّة) في الجمع، و(كلا

(1) أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، الكليات (مُعجمٌ في المصطلحات والفروق اللغوية)، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1432ه-2011م، ص223.

(2) يُنظر: إبراهيم علي الجعيد، خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالاتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير (رسالة دكتوراه في البلاغة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، بإشراف أ د محمد محمد أبو موسى)، جامعة أم القرى، 1419ه-1999م، ص20 وما بعدها.

وكلتا) في التثنية. وأمَّا غير ذلك من الأغراض البلاغية المتعددة؛ فإنها تُلتَمَسُ من كلِّ موضع على حدة، وهو أمر متوقف على عدة أمور؛ منها: قصد المتكلم، وحال المتلقي، ومقام الخطاب.

المطلب الثَّاني: مواضع التوكيد في باب المنصوبات؛ إحصاءً ودراسةً

التوكيد؛ أسلوبٌ عربيٌّ مبثوثٌ في تضاعيف الأبواب النحوية، ولا يغيبُ على دارس باب المنصوبات، تكرُّر هذا المصطلح فيه بصورةٍ لافتةٍ، إلاَّ أنَّنا إذا أردنا إحصاءً لمواضع التوكيد غير الصناعي في هذا القسم؛ ألفيناها ثمانية مسائل في خمسة أبواب، وهي الآتية: في باب المفعول به، مسألة واحدة هي: دخول حرف الجر الزائد للتوكيد على المفعول. وفي باب المفعول المُطلق، مسألتان اثنتان هما: المصدر المؤكد لعامله، والمصدر المؤكد لمعنى جملة قبله. وفي باب المفعول فيه، مسألة واحدةٌ هي: الظَّرف المؤكد. وفي باب الحال، ثلاث مسائل هنَّ: الحال المؤكدة لعاملها، والحال المؤكدة لصاحبها، والحال المؤكدة لمعنى جملة قبلها. وفي باب التمييز، مسألةٌ واحدةٌ هي: التمييز المؤكد.

1- المسألة الأولى: دخول حرف الجر الزائد للتوكيد على المفعول به:

هُناك عِدَّةُ صُورٍ للتوكيد في باب المفعول به[1]، لكنَّ الَّذي يعنينا في هذا المقام، هو الصُّورة الَّتي يكونُ فيها التوكيدُ غيرَ صناعيٍّ (أي لا يُعربُ توكيدًا في الصَّنعة

[1] من جملة أساليب التوكيد في باب المفعول به؛ تكرار المُغرى به في أسلوب الإغراء، كقول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخا له * كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ

أو تكرار المحذر منه في أسلوب التحذير، كقول الآخر:

إيَّاك إيَّاك المراءَ فإنَّهُ * إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشّرِّ جالبُ

النحوية)، وهي: دخول حرف الجرِّ الزَّائد على المفعول به، لإفادة التوكيد، فيكونُ المفعول – إذ ذاك – مجرُورًا لفظًا، منصُوبًا محلاً (لاشتغال المحلِّ بحركة حرف الجرِّ الزَّائد)، والمعروف عند النحاة، أن حرف الجرِّ الزائد، يدخل – في الأصل – لتقوية المعنى وتوكيده فيما يدخل عليه، وليس الأمرُ قاصرًا على باب المفعول، وإنما يقع في مواضعَ أُخَرَ؛ كالفاعل – خاصَّةً إذا كان في سياق النفي – كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[المائدة:19]، وخبر (ليس)، سيما إذا دخلت عليها همزة التقرير، كقوله سبحانه: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[الزمر:36]، وقوله: ﴿أَوَلَيْسَ اللهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾[العنكبوت:10]، وأكثر الحروف التي تُزاد مع المفعول ثلاثةٌ: مِنْ، والباءُ، واللاَّم.

أمَّا (مِنْ)؛ فإنَّها تُزادُ قبل النكرة، المسبوقة بنفيٍ أو شبهه (النهي أو الاستفهام)، وفائدتها توكيد عموم النفي[1]، ومن شواهدها قول الله جل وعلا: ﴿مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾[المائدة:103]، فإنَّ كلمة (بحيرة) وما عُطف عليها، مفاعيل للفعل (جعل)، وإنما دخلت عليها (من) الزائدة، لتوكيد عموم النفي. ومثلها قوله سبحانه: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾[الملك:3]، وفي هذه الآية شاهدان اثنان: الأول كلمة (تفاوت)؛ فإنها مفعول مجرور لفظا منصوب محلا للفعل (ترى)، وهو مسبوق بنفي (ما). والآخر: كلمة

لكنَّ هذه الأساليب، تدخل في باب التوكيد الصناعيِّ (أي تُعربُ توكيدًا من الناحية النحوية)، لذلك لا يعنينا الكلام عنها في هذا المقال.

(1) يُنظر: عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت:761ه)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985م، ص425. و: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص14.

(فطور) وهي أيضا مفعول مجرور لفظا منصوب محلا للفعل (ترىٰ) الثاني، لكونه مسبوقًا بشبه نفي (الاستفهام: هل).

وَأمَّا الباءُ؛ فإنها تُزادُ مع المفعول به، لتوكيد اتِّصال الفعل بمفعوله، ومن شواهدها في القرآن الكريم؛ قول الله جل وعلا: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:196]، والتقدير: ولا تلقوا أيديَكم، والباء زائدةٌ للتوكيد. ومثلهُ أيضًا قوله تعالىٰ: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[مريم:25]، أي: جذعَ النخلةِ[1]، قال العلاَّمة ابن عاشور (ت:1393ه=1973م) رحمه الله في الآية الأولىٰ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَيْدِيَ هِيَ الْمَفْعُولُ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ، وَأَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ لِتَوْكِيدِ اتِّصَالِ الْفِعْلِ بِالْمَفْعُولِ كَمَا قَالُوا لِلْمُنْقَادِ «أَعْطَى بِيَدِهِ» أَيْ أَعْطَى يَدَهُ لِأَنَّ الْمُسْتَسْلِمَ فِي الْحَرْبِ وَنَحْوِهِ يَشُدُّ بِيَدِهِ، فَزِيَادَةُ الْبَاءِ كَزِيَادَتِهَا فِي ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[مَرْيَم: 25]»[2].

وأمَّا اللاَّمُ؛ فإنَّها أيضًا تُزادُ مع المفعول به، تقويةً لعامله الَّذي ضعف؛ إمَّا بتأخُّره عن معموله (مفعوله)، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[يوسف:43]، (فللرؤيا) في الأصل، مفعول (تعبرون)، أي: تعبرون الرؤيا، إلاَّ أنَّه لمّا تأخر العامل

---

(1) يُنظر: أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت: 429ه)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق محمد فائز وإميل بديع، ط4، دار الكتاب العربي، لبنان، 1420ه-1999م، ص319. و: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت:538ه)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م، ص381. و: أبو الحسين علي بن الحسين الباقولي (ت: 543ه)، إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الإبياري، ط4، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1420ه، ج2، ص671.

(2) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج2، ص214.

(الفعل) عن المعمول (المفعول)، ضعف، فاحتاج إلى تقويةٍ، فجئنا بحرف الجر الزائد (اللام) ليؤدي هذه الدلالة. وإمَّا لكونه فرعًا في العمل؛ أي وقوعه وصفًا عاملاً عمل فعله؛ من اسم فاعل أو صيغة مبالغة، أو غيرها من المشتقَّات العاملة، كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[هود:107، البروج:16]، أو قوله سبحانه: ﴿نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَىٰ﴾ [المعارج:16][1]. وقد تكون زيادة اللام مع الفعل، تأكيدًا لحصوله، كما قرر ذلك ابنُ عاشور (ت:1393ه=1973م) رحمه الله، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[البقرة:30]، قال: «وَفِعْلُ (قَدَّسَ) يَتَعَدَّىٰ بِنَفْسِهِ، فَالْإِتْيَانُ بِاللَّامِ مَعَ مَفْعُولِهِ فِي الْآيَةِ؛ لِإِفَادَةِ تَأْكِيدِ حُصُولِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: شَكَرَه –شكر له ، نَصَحه – نصح له ، قدسه – قدس له ، وَفِي الْحَدِيثِ عِنْدَ ذِكْرِ الَّذِي وَجَدَ كَلْبًا يَلْهَثُ مِنَ الْعَطَشِ **(فَأَخَذَ خُفَّهُ فَأَدْلَاهُ فِي الرَّكِيَّةِ فَسَقَاهُ فَشَكَرَ اللهُ لَهُ)** أَيْ شَكَرَهُ مُبَالَغَةً فِي الشُّكْرِ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ ضَعْفُ ذَلِكَ الشُّكْرِ مِنْ أَنَّهُ عَنْ عَمَلِ حَسَنَةٍ مَعَ دَابَّةٍ فَدَفَعَ هَذَا الْإِيهَامَ بِالتَّأْكِيدِ بِاللَّامِ وَهَذَا مِنْ أَفْصَحِ الْكَلَامِ»[2].

والحاصل، أنَّ زيادة حرف الجر مع المفعول به، مُفيدةٌ للتوكيد؛ سواءٌ كان توكيدًا لعموم النفي، أو توكيدًا لاتِّصال الفعل بمفعوله، أو توكيدًا لحصول الفعل ودفع التوهم عنه.

2- المسألة الثَّانية: المصدر المُؤكِّد لعامله:

يُقرّر النحاة في هذا المقام، أنَّ المفعول المُطلق؛ هو المصدرُ المنتصب؛ توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه، أو بيانًا لعدده، كقولك: (ضربتُ ضربًا، وسرتُ سيرَ زيدٍ،

(1) يُنظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص660.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص406.

وضربتُ ضربتينِ)، وإلى هذا أشار ابنُ مالكٍ (ت:667ه) رحمه الله في (الخُلاصة) بقوله:

توكيدًا اَو نوعًا يُبينُ أو عدد * كسرتُ سيرَتينِ سيرَ ذي رَشَدُ[1].

وفي هذا التقرير؛ بيانُ أنَّ المصادر المنصوبة (المفاعيل المطلقة)، إمَّا أن تكون مؤكدة فقط، أو مبينة للنوع فقط، أو مبينة للعدد فقط، وذلك ما لم يرتضِهِ بعضُ الباحثين المُحدثين؛ إذ المصدران الأخيران يُفيدان أيضًا التوكيد، مع إفادتهما لبيان النوع أو العدد، على أن التركيز فيهما على الدلالتين الأخيرتين لا على التوكيد المجرد، يقول الأستاذ عبَّاس حسن (ت:1398هـ=1978م) رحمه الله، في (النحو الوافي): «قد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرًا واحدًا؛ هو: أن يؤكد - توكيدًا لفظيًا - معنى عامله المذكور قبله، ويقويه، ويقرره؛ "أي: يبعد عنه الشك واحتمال المجاز" [...]، وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معًا - فهما متلازمان: توكيد معنى عامله المذكور، وبيان نوعه، ويكون بيان النوع هو الأهم [...]، وقد يكون الغرض منه أمرين متلازمين أيضًا؛ هما: توكيد معنى عامله المذكور مع بيان عدده، ويكون الثاني هو الأهم، ولا يتحقق الثاني وحده بغير توكيده معنى العامل»[2]. وهذا التأصيل، هو عينُ ما أشارَ إليه من قبلُ، خالد الأزهريُّ (ت:905هـ) رحمه الله، في (التصريح) بقوله: «المفعول المطلق: "هو اسم يؤكد عامله"، فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك. "أو يبين نوعه"، أي: نوع العامل، فيفيده [أي بيان

(1) يُنظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص169-172.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، ط3، دار المعارف، مصر، دت، ج2، ص207-209.

النوع] زيادة على التوكيد. "أو" يبين "عدده" أي: عدد العامل، فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد»[1].

ومن شواهد المصدر المُؤكّد لعامله في القرآن الكريم؛ قول الله جل وعلا: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء:164]، (فتكليمًا) مصدرٌ مؤكِّدٌ لعامله (الفعل: كلَّم) ويذكر المُعربون وأهل المعاني؛ أنَّ الغرض من سياق المصدر المؤكد لعامله هنا: هو دفع توهُّم إرادة المجاز[2]، فهو تكليمٌ من الله حقيقةً لموسى عليه السلام، على الكيفية التي لا يُحيطُ بها إدراكنا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:11].

ومن المؤكد لعامله الوصف (المشتق)، قول الله جل وعلا: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا﴾[الصافات:1-2] فإنَّ كُلاًّ من المصدرين (صفا وزجرا) في الآيتين الكريمتين، مفعولان مطلقان مؤكدان لعامليهما الوصف (اسما الفاعل: الصافات والزاجرات).

ومما ينبغي علمه عن المصدر المؤكد لعامله؛ أن الأصل فيه، عدم حذف عامله؛ لأنَّ هذا المصدر مسوقٌ - أصلاً - لتأكيد معنى عامله في النفس، وتقويته، ولتقرير المراد منه، - أي: لإزالة الشك عنه - ولبيان أن معناه حقيقي لا مجازي -، وهذه هي دواعي مجيء المصدر المؤكد، ومن أجلها لا يصح تثنيته، ولا جمعه، ولا أن يرفع فاعلًا

---

(1) خالد بن عبد الله الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1421هـ-2000م، ج1، ص490.

(2) يُنظر: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي(ت:338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1421هـ، ج1، ص251. و: أبو البقاء الكفوي، الكليات.ج1، ص409.

أو ينصب مفعولًا، ولا أن يتقدم على عامله، ولا أن يحذف عامله؛ لأن هذا الحذف مناف لتلك الدواعي، معارض للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكد[1].

3- المسألة الثَّالثة: المصدر المؤكِّدُ لمعنى جُملة قبله:

النوع الثاني من المصادر التي تأتي مؤكدة؛ المصدر المؤكد لمعنى جُملةٍ قبله، أي أنَّ المعنى المؤكد في هذا الموضع، مُستفادٌ من الجُملة جميعًا، لا من العامل على حدةٍ، ثمَّ يأتي المصدر مؤكدًا لذلك المعنى المتقرر سلفًا.

ومن شواهد هذه المسألة؛ قول الله جل وعلا: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾[آل عمران:145]، فإن الله جل وعلا، لَّما ذكر أنَّ نفسًا لن تموت إلاَّ بإذنه سبحانه؛ عُلم أنَّ ذلك بأجلٍ منه تبارك وتعالى، ثُمَّ أكَّد هذا المعنى بقوله: ﴿كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾؛ (فمؤجلاً) مفعولٌ مطلقٌ مؤكد لمعنى الجملة قبله، لا لعامله.

وقريبٌ منه قول الله جل وعلا: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[البقرة:241]؛ فإنه سبحانه، لما ذكر أن للمطلقات أن يُمتعن بالمعروف، عُلِمَ أنَّ ذلك حقٌّ لهنَّ، ثُمّ أُكِّد مضمون الجُملة بقوله جل وعلا: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾، (فحقًّا) هنا، مفعولٌ مُطلقٌ مؤكد لمعنى الجملة قبله[2].

ومن العجيب في هذا المقام، أن النحاة قرروا في هذا النوع من المصادر؛ وجوب حذف عامله، مع كونه مؤكدًا، (وحذف عامل المؤكِّد امتنع) كما استقر عندنا سلفًا. وهم يقسمون المصدر المؤكد لمعنى جملة قبله إلى قسمين: مؤكد لنفسه، ومؤكد لغيره، وإليهما يُشير ابنُ مالكٍ (ت:672ه) رحمه الله بقوله:

---

(1) يُنظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص219.

(2) يُنظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط1، دار الفكر، عمان الأردن، 1420ه-2000م، ج2، ص153-154.

«ومنه ما يدعونه مؤكدا ❋ لنفسه أو غيره فالمبتدا

نحو "له عليَّ ألفٌ عرفًا" ❋ والثان كـ"ابني أنت حقًّا صرفا"

"ومنه" أي: ومن الواجب حذف عامله "ما يدعونه مؤكدا" وهو إما مؤكد "لنفسه أو غيره؛ فالمبتدا" من النوعين – وهو المؤكد لنفسه – هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه، وسمي بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة؛ فكأنه نفسها "نحو: له علي ألف عرفا"، أي: اعترافا، ألا ترىٰ أن "له علي ألف" هو نفس الاعتراف "والثان" – وهو المؤكد لغيره – هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصا، وسمي بذلك لأنه أثر في الجملة، فكأنه غيرها؛ لأن المؤثِّر غير المؤثَّر فيه "كابني أنت حقا صرفا" فـ"حقا": رفع ما احتمله "أنت ابني" من إرادة المجاز»[1].

4- المسألة الرَّابعة: الظَّرفُ المؤكّد:

هذه من أغرب المسائل بالنسبة إلَيَّ، فتصوُّرُ أن يكون الظَّرف مؤكدًا، من أبعد ما يكون، لأنَّ أصل الظرف في اللُّغة هو: الوعاء، وسُميت الأواني ظروفًا؛ لأنها أوعيةٌ لما يُجعلُ فيها، ومنه سُميت أسماء الزمان والمكان ظُروفًا، لأنَّها أوعيةٌ للأحداث؛ فما من حدثٍ يقع، إلاَّ وله وِعاءان زمنيٌّ ومكانيٌّ يقع فيهما[2].

(1) أبو الحسن علي بن محمد الأشموني(ت:900ه)، شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419ه-1998م، ج1، ص477.

(2) يُنظر: محمد بن أبي بكر الرازي(ت:666ه)، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، ط1، دار الفكر، لبنان، 1421ه-2001م، ص172. و: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص48.

وإدراك كون وعاء الشيء مؤكدًا له، فيه ما فيه من العسر؛ لأن الوظيفة الأساس للظرف؛ غالبًا، تخصيص الحدث زمانيًّا أو مكانيًّا[1]، لذلك – والله أعلمُ –، لا تجدُ الكلام عن الظرف المؤكد من الناحية التأصيلية عند النحاة، إلاَّ نزرًا من إشارات بعض المُحدثين، كقول الأستاذ عباس حسن (ت:1398هـ=1978م) رحمه الله: «من أنواع الظرف ما يكون مؤسسًا، وما يكون مؤكدًا، فالمؤسس هو الذي يفيد زمانًا أو مكانًا جديدًا لا يفهم من عامله؛ نحو: (صفَا الجو اليوم، فقضيته حول المياه المتدفقة، وبين الأزاهر والرياحين)، فكل واحد من الظروف: "اليوم، حول، بين ..." يسمى: "ظرفًا مؤسسا، أو تأسيسيًا"؛ لأنه أسس أي: أنشأ معنى جديدًا لا يفهم من الجملة بغير وجود هذا الظرف. والمؤكد: هو الذي لا يأتي بزمن جديد، ولا مكان جديد، وإنما يؤكد زمنًا أو مكانًا مفهومًا من عامله، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾ ، فالظرف: "ليلًا" لا جديد معه إلا التوكيد لزمن الإسراء؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلًا، ومثل: صعد الخطيب فوق المنبر؛ فالظرف: "فوق" لم يأت بجديد إلا توكيد معنى عامله الدال على الصعود، أي: الارتفاع والفوقية. لما سبق كان الظرف في مثل قول القائل: سرت حينًا ومدة لم يزد زمنًا جديدًا غير الزمن الذي دل عليه الفعل»[2].

وأمَّا من الناحية التطبيقية على الشواهد القرآنية، فهي أيضًا لا تعدو شاهدين اثنين، هما كل ما يتكرر ذكره عند من تعرض لمسألة الظرف المؤكد، وهما: قول الله جل وعلا: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾[الإسراء:1]، ومثلُها قوله سبحانه: ﴿فَأَسْرِ

(1) يُنظر: عائشة عبيزة، دراسةٌ وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم،رسالة دكتوراه في اللغة العربية ، جامعة باتنة، 2009م، ص324.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص257-258.

بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ﴾[الدخان:23]، ومحلُّ الشاهد فيهما هو الظرفُ (ليلاً)؛ إذ معناه مفهومٌ مستقرٌّ من الفعل (أسرى، فَاسْرِ)، لأنَّ معنى أسرى: سار ليلاً، فلمْ يبق لتقييد الفعل بالظرف (ليلا) إلاَّ التوكيد[1].

5- المسألة الخامسة: الحالُ المؤكدة لعاملها:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له، وقد تكون مبينة لهيئة الفاعل، كقول الله جل وعلا: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص:21]، فإن (خائفًا) وجملة (يترقب)، كلاهما حالٌ من الفاعل (الضمير المستتر الذي يرجع على موسى عليه السلام)، كما قد تكون مبينة لهيئة نائب الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾[النساء:28]، أو لهيئة المفعول، كقوله سبحانه: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾[آل عمران:30]، وغيرها كالمبتدأ، والاسم المجرور[2].

ويقسم النحاة الحال أقسامًا كثيرةً، باعتبارات مُختلفة، إلاَّ أنَّ الذي يعنينا الوقوفُ عليه من هذه الاعتبارات في هذا المقام، تقسيمها من جهة تأسيس المعنى وتأكيده، فهم يقولون أنها من هذا الباب؛ إمَّا مُؤسسةٌ، وهي التي تفيد معنى جديدًا لا يستفاد من الكلام إلا بذكرها، وإمَّا مؤكدةٌ، وهي التي لا تفيد معنى جديدًا، وإنما تقوي معنًى تحتويه الجملة قبل مجيء الحال، ولو حذفت الحال لفهم معناها مما بقي من الجملة، أيّ أن معناها مُستفادٌ بدونها. ثم هذه الحال المؤكدة؛ قد تكون مُؤكدةً لعاملها، أو

---

(1) يُنظر: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري(ت:538ه)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط4، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407ه، ج2، ص646.

(2) يُنظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص78. و: جميل أحمد ظفر، النحو القرآني قواعد وشواهد، ط2، مطابع الصفا، مكة المكرمة، 1418ه-1998م، ص338.

لصاحبها، أو لمعنى جملةٍ قبلها[1]، والمقصود بالبيان في هذه المسألة هي الأولى: الحال المؤكدة لعاملها.

الحال المؤكدة لعاملها هي كُلُّ وصفٍ دلَّ على معنى عامله، سواءٌ وافقه من جهة اللفظ أو خالفه، والمعنى أن هذا النوع يأتي على ضربين: حالٌ مؤكدةٌ لمعنى عاملها ولفظه، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[النساء:79]، فإن كلمة (رسولاً) حالٌ مؤكدة لعاملها الفعل (أرسل)، وهي موافقةٌ له لفظًا ومعنًى. وقد ترد مؤكدة لمعنى عاملها فقط دون لفظه، ومن شواهدها قول الله جل وعلا: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[البقرة:60]، فإن كلمة (مفسدين) حالٌ مؤكدة لمعنى عاملها الفعل (تعثوا)؛ لأن العياث والإفساد بمعنًى. ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾[النمل:10]، لأن التولي والإدبار واحدٌ، وإلى هذه المسألة أشارَ ابن مالكٍ (ت:672ه) رحمه الله بقوله:

وعاملُ الحال بها قد أُكِّدَا * في نحوِ: لا تعثَ في الارضِ مُفسِدَا[2].

6- المسألة السَّادسةُ: الحال المؤكدة لصاحبها:

النوع الثاني من الحال المُؤكِّدة، هو: الحال المؤكدة لصاحبها، وتعلُّق هذه الحال من جهة التوكيد في هذا المقام، إنما هو بصاحب الحال، لا بالعامل الذي نصبها، وغالبُ ما يردُ من الأمثلة على هذه المسألة، أن يكون صاحبُ الحال صيغةً من صيغ العموم (كما هو عند الأصوليين)، ثُمَّ تأتي الحالُ مِن بعدُ لتُؤكِّد ذلك العموم الَّذي تقرر معناه في الجُملة من صاحبها.

---

(1) يُنظر: الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص27. و: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص391.

(2) يُنظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص276. و: جميل ظفر، النحو القرآني، ص362.

ولم يُومئ ابنُ مالكٍ (ت:672ه) رحمه الله في (الخُلاصة)، إلى هذا النوع، ولكنَّ الأشمونيَّ (ت:900ه) رحمه الله، مثَّل له في الشرح بقول الله جل وعلا: ﴿لَآمَنَ مَنۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا﴾[يونس:99]، والشاهد فيه الحال (جميعًا)، إذ هي مُؤكدةٌ لمعنى صاحبها اسمُ الموصول (مَنْ)، لأن اسم الموصول من دلالاته العموم، وجاءت الحال (جميعًا) مؤكدةً لذلك العموم[1].

ومثلُه أيضًا، قولُه تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمۡ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا مِّنۡهُ﴾[الجاثية:13]، فالحال (جميعا) هنا مؤكدةٌ لصاحبها اسم الموصول (ما)، الذي وقع مفعولاً. وقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ادۡخُلُوا فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً﴾[البقرة:208]، الحال (كافة) مؤكدةٌ لصاحبها (ضمير الجمع في: ادخلوا). وقوله: ﴿لِيَحۡمِلُوٓا أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةً يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[النحل:25]، الحال (كافة) مؤكدة لصاحبها (أوزارهم)، وقد جاء صاحب الحال هنا، جمعًا مُضافًا، وهو من صيغ العموم كذلك، فكان المعنى (أوزارهم جميعها)، وهو قريبٌ من معنى الحال (كافة)، ولذلك كانت الحال في هذا الموضع أيضًا مؤكدةً لصاحبها[2].

وجملة ما يُقالُ في هذه الأمثلة؛ أنَّ صاحب الحال فيها يُفيدُ العموم، والحال أيضًا أفادت العموم، فكانت بذلك مؤكدةً.

7- المسألة السَّابعةُ: الحال المؤكدة لمعنى جُملةٍ قبلها:

ثالثُ الصور التي تأتي عليها الحالُ مُؤكدةً، أن تؤكد معنى الجُملة التي قبلها، أي أنها لا تفيد معنى جديدًا، وإنما تقوي معنًى تحتويه الجملة قبل مجيء الحال[3]. وهذه

(1) يُنظر: الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص28.

(2) يُنظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص307.

(3) يُنظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص391.

المسألة، أشبه ما تكون بمسألة جرىٰ ذكرها من قبلُ وهي (المصدر المؤكد لمعنىٰ جملةٍ قبله)؛ إذ كلاهما يُستفادُ معناه من مضمون الجملة قبله.

وقد اشترط النحاة في هذه الجملة تفاصيل، من جُملتها أن تكون جُملةً اسميَّةً، رُكناها (المبتدأ والخبر) اسمان جامدان، معرفتان [1]، وذكروا من أحكامها؛ أنَّ لفظها (الحال) متأخرٌ عن الجملة دائمًا، ولا يتقدَّمها البتَّة، وأنَّ عاملها واجبُ الحذف. وإلىٰ هذا ألمح ابن مالكٍ (ت672ه) رحمه الله في (الخُلاصة) بقوله:

وإن تؤكد جملة فمضمرُ ❊ عاملها، ولفظها يؤخرُ

إلاَّ أنَّ من الدَّارسين المحدثين، من لم يرتضِ تلك الشروط في الجُملة المؤكدة، لأنها تُخالف الواقع الاستعماليَّ لهذا التركيب، يقول فاضل صالح السامرائي: «وفي هذه الشروط نظرٌ فيما أرىٰ؛ فإنه لا داعي لاشتراط أن يكون الاسمان جامدين، فالحال المؤكدة لمضمون الجملة، قد تكون مع الأسماء الجامدة والمشتقة، وذلك بحسب دلالتها، وذلك نحو أن تقول: (هو الجاني مقهورًا) فهذه الحال تحتمل معنيين: إما أن يكون المعنىٰ، أن الجاني مقهور، مغلوبٌ أمرُه، منهزم النفس، وهذا من لوازم الجناية، فتكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، كما تقول (هو أخوك عطوفًا). [...] فإن أردت المعنىٰ الأول، كانت لمضمون الجملة، و(الجاني) اسمٌ مُشتقٌّ. [...] كما أنه لا داعي لاشتراط التعريف، وإن قولهم (لا يُؤكد إلا المعرفة) باطلٌ؛ لأن هذا رأي البصريين في التوكيد الذي هو تابعٌ، نحو (أقبل محمد نفسه)، وهذا ليس منه، فنحن نقول (ما وَلَّىٰ رجلٌ منَّا مُدبرًا)، فنكون قد أكدنا العامل، وصاحب الحال نكرةٌ، ولم يمنع التنكير من

[1] يُنظر: الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص28-29.

التوكيد، ونقول (قضيتُ سِتَّة أيامٍ كاملةً) (فكاملةً) تحتمل الحاليَّة، وهي عند ذاك، مؤكدة لصاحبها وهو نكرةٌ»[1].

ومن شواهد هذه المسألة في القرآن الكريم؛ قول الله جل وعلا: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾[الأنعام:126]، فكلمة (مستقيمًا)، حالٌ مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها، وإنما كانت حالاً مؤكدةً؛ لأن صراطَ الله لا يكون إلاَّ مُستقيمًا. ومثلُه قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[فاطر:31] فكلمةُ (مصدقًا) في الآية الكريمة، حالٌ مؤكدة لمعنى جملة (هو الحق)؛ لأن كون القرآن حقًّا من عند الله، مفيدٌ كونَه مصدقًا لما بين يديه من الكتب الإلهية[2].

8- المسألة الثَّامنة: التَّمييزُ المُؤكِّد:

التمييزُ هو: الاسمُ النكرة المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب؛ أي من الأسماء المفردة أو الجمل، ومعنى ذلك أنه في اصطلاح النحاة قسمان: تمييز الذات، وهو ما بيَّن الإبهام الواقع في الاسم المفرد، كقول الله جل وعلا: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَاأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:4]، فكلمة (كوكبًا) تمييز، بيَّنَ الإبهام الواقع في العدد (أحدَ عشرَ). وتمييزُ النسبة، وهو ما فسَّر الإبهام الواقع في الجملة، أي في الإسناد، كقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾[غافر:7]، فالتمييز (رحمةً وعلمًا) مفسِّرٌ لنسبة سعة الله لكل شيء[3].

---

(1) فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص309-310.

(2) يُنظر: جميل ظفر، النحو القرآني، ص363-364.

(3) يُنظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص113. و: جميل ظفر، النحو القرآني، ص369 فما بعدها.

وكون التمييز مفسرًا؛ يجعلُ وظيفته الأبرز من جهة المعنى التأسيس، سواء في المأثور عن العرب من الشواهد الفصيحة، وما ورد في القرآن الكريم، ولذلك فقد أنكر جمعٌ من النحاة ورودها مؤكدةً، إلاَّ أن قلة مجيئها كذلك، لا ينفي وجودها بالكلية، يقول الأستاذ مصطفى الغلاييني (ت:1364ه=1944م) رحمه الله: «قد يأتي التمييزُ مؤكّداً، خلافاً لكثير من العُلماءِ، كقوله تعالى ﴿إنَّ عِدَّةَ الشُّهورِ عندَ اللهِ اثنا عشرَ شهراً﴾ ونحو "اشتريتُ من الكتبِ عشرينَ كتاباً"، فشهراً وكتاباً لم يذكرا للبيانِ، لأنَّ الذات معروفة، وإنما ذُكرا للتأكيد. ومن ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُم * فَحْلاً، وأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ»[1]

وممن أجاز ورودَ التمييز للتوكيد، الكفويُّ (ت:1094ه)، إذ يقول في (الكليات): « والتمييز يجوز أَن يكون للتَّأْكِيد مثله فِي: (نعم الرجل رجلا) قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ذرعها سَبْعُونَ ذِرَاعا﴾»[2].

فتلك ثماني مسائل، في باب المنصوبات الفضلة، ورد فيها أسلوب التوكيد من جهة المعنى والغرض، وإن لم يكن ذلك التركيب توكيدًا اصطلاحيًّا.

---

(1) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص125.

(2) الكفوي، الكليات، ص241.

خاتمةٌ:

ممَّا يُمكن لدارس أسلوب التوكيد أن يسجله مِن نتائج في هذا المقام:

1- أنَّ أسلوب التوكيد، منثورٌ في أبواب النحو المختلفة، فمسألة حرف الجر الزائد للتوكيد - مثلا -، نجدها في عدَّة مواضع، فنُلفيها في باب المفعول به؛ وهو من المنصوبات الفضلة، كما نجدها في باب خبر ليس؛ وهو من المنصوبات العمدة، كما نجدها في باب المبتدأ وباب الفاعل؛ وهما من العمدات الأصيلة.

2- أنَّ مبنى التوكيد في اللُّغة جميعِها - من جهة الصياغة اللفظية -، على قضيَّةٍ واحدةٍ، هي: التَّكرار؛ سواءٌ كان هذا التكرار للمعنى فقط، أو للفظ والمعنى جميعًا، وهذا الأمرُ؛ وجدناه في كُلِّ أساليب التوكيد؛ الصناعي منها وغير الصناعي، في باب المنصوبات وغيرها.

3- أنَّ باب المنصوبات الفضلة، مجالٌ رحبٌ لأسلوب التوكيد؛ إذ في خمسة أبوابٍ منه، من أصل ثمانيةٍ، وُجِدَتْ أساليبُ توكيدٍ، وكان باب الحال أوفرَها نصيبًا بثلاثة مسائلَ، يليه باب المصدر (المفعول المطلق) بمسألتين، وبعدهما كُلٌّ من باب المفعول به، والمفعول فيه، والتمييز بمسألةٍ في كُلِّ بابٍ.

4- المُلاحظُ على أغراض التوكيد في باب المنصوبات أنَّها تفاوتت من موضعٍ إلى آخرَ، بين توكيد عموم النفي، ودفع توهم المجاز، وإيصال العامل إلى المعمول، وغيرها، إلاَّ أنَّها مع ذلك الاختلاف الجزئيِّ، تشتركُ جميعًا في الغرض الأساس، الَّذي هو: تثبيتُ المعنى المؤكَّدِ في نفس السامع، وتقويته وتقريره، ما يُنبي عن الصِّلة الوثيقةِ بين المعنى اللغويِّ للتوكيد، والمعنى الصناعي الاصطلاحيِّ.

5- مع كون التوكيد فرعًا في اللغة، والتَّأسيسُ هو الأصل، (وحمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التوكيد) كما يقرر أهل الأصول، إلاَّ أنَّ النَّاظر في أساليب

التوكيد المدروسة في هذا المقال، لا يعدَمُ لمحًا لفائدةٍ في كُلِّ أسلوبٍ بانفراده، غير أن تلك الفوائد لا ينظمها سلكٌ واحدٌ، وإنَّما تُلتمَسُ من كلِّ موضعٍ بحسبه.

هذا، والحمد لله أوَّلاً وآخرًا، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين.